سولون و ديمقراطية أثينا

د.عبد الله الطاهر مسعود
كلية الآداب –جامعة الزاوية

مقدِّمة:

رغم أنَّ التطور العلمي و التقني و الفكري قد بلغ أوجه في القرنين الأخيرين، إلا أنَّ الفكر الإنساني منذ أنْ خلق الله الكون إلى الآن، هو كل مترابط، وحيث أنَّ موضوع الديمقراطية من الناحية الفكرية والسياسية من المواضيع القديمة والحديثة التي أهتم بها الإنسان في مختلف المجتمعات الإنسانية المعاصرة، وبخاصة المجتمعات العربية وذلك واضح من خلال ما يحدث فيها من تحوُّلات في وقتنا الحاضر؛ لذا رأينا أنْ نقوم بتقديم هذه المقالة التي تتناول الحديث عن أول ديمقراطية قامت في المجتمعات السياسية، وهي ديمقراطية أثينا القديمة في محاولة لإعطاء القارئ الكريم فكرة عن تلك المحاولة السياسية للديمقراطية الأولى؛ لإيضاح أسباب قيامها والمؤسسات التي ظهرت فيها، والمبادئ التي حاولت ترسيخها، وأسباب انهيارها، وأثرها في الفكر الفلسفي، حيث يحاول الباحث من خلال ذلك الإجابة عن جملة من التساؤلات التي يرى بأنَّ لها أثراً في إحداث نوع من التواصل بين الفكر الفلسفي في تلك الفترة، وما يحدث في وطننا العربي ومجتمعاتنا المعاصرة، لعل ذلك يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الإجابة عن جملة من التساؤلات المطروحة في الوقت الحاضر، مثل: لماذا يهتم المجتمع الإنساني بقضية الديمقراطية؟ هل الديمقراطية غاية في حد ذاتها؟ أم أنَّها وسيلة لبلوغ هدف أسمى؟ وهو تحقيق السعادة لكل أفراد المجتمع؟ هل يمكن أنْ يكون النظام الديمقراطي في مجتمع أفراده لا يؤمنون بالديمقراطية؟ هل الإنسان لكي يعيش مع غيره من البشر من حقه أنْ يفرض إرادته على الآخرين؟ ما هو السبيل إلى قيام مجتمع ديمقراطي ناجح؟ كل ذلك وغيره من الأسئلة تهم بشكل مباشر كل أفراد المجتمعات العربية المعاصرة، والإنسان العربي في الوقت الحالي.

إنَّ الديمقراطية هي من الموضوعات التي تشغل بال الإنسان المعاصر، وذلك لاعتقاد كثير من الناس بأنَّ الحكم الديمقراطي يعد أفضل الأحكام السياسية، لما له من مزايا تكمن

أهمها بأنَّ السلطة في ظل ذلك النظام تكون في الغالب بيد كل أفراد المجتمع السياسي، أو على الأقل في يد أغلب الناس في المجتمع السياسي، كما أنَّ الحكم الديمقراطي يقدِّم ضمانة لقيام حقوق وواجبات متساوية لكافة أفراد المجتمع، دون تمييز لأي سبب كان، كما أنَّ النظام الديمقراطي يتم فيه ومن خلاله الإقرار بالحريات الفردية، والعامة وضمانها وحمايتها.

ومن أجل ما قد سلف رأينا أنَّه من المفيد أنْ نقدِّم مثل هذه الدراسة للتجربة الديمقراطية التي قامت في مدينة أثينا القديمة نهاية القرن الخامس قبل الميلاد، ولعل هذه الدراسة وغيرها تقدِّم لنا العون في الوصول لما ننشده من تحقيق العدالة والمساواة، والمحا فظة على الحريات بإنفاذ القانون، الذي لا يفرِّق بين أبناء شعبه، وهي غاية لا يستهان بها.

وسيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول: يتناول دراسة الحياة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية لأثينا قبل سولون، أمَّا المبحث الثاني: فسيتعرَّض بالدراسة إلى حياة سولون، وأثرها في فكره، أمَّا المبحث الثالث والأخير: فيتناول بالدراسة موضوع الديمقراطية، ومؤسساتها التي قامت في أثينا عهد سولون؛ ليصل الباحث في النهاية إلى الخاتمة التي يقدِّم فيها جملة النتائج التي وصلت إليها الدراسة.

وسوف ينتهج الباحث في بحثه هذا المنهج التاريخي الذي يسعى إلى عرض ما وقع في المجتمع الأثيني، بتلك الفترة من التاريخ الإنساني ومحاولة لاستخلاص العضات والعبر منها.

المبحث الأول- الحياة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية لأثينا قبل سولون:

حيث أنَّ "الإنسان يؤثر في بيئته ويتأثر بها"[1]، كان لابد لنا من معرفة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمدينة أثينا في الفترة القديمة لنرى أثر تلك الحياة على فكر الفيلسوف الحكيم سولون.

قسَّم العلماء التاريخ الاجتماعي في أثينا لتلك الفترة إلى مرحلتين: (مرحلة الجاهلية _ مرحلة الحضارة)[2]، حيث تبدأ المرحلة الأولى من نهاية القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وتنتهي مع بداية القرن السابع قبل الميلاد[3]، وتبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة الحضارة

من القرن السابع قبل الميلاد، حتى القرن السابع الميلادي، وهذا يعني أنَّ سولون الذي عاش ما بين (460 ق.م – 558 ق.م) في فترة الحضارة اليونانية وتأثر بتلك الفترة[4].

كانت بلاد اليونان ذات طبيعة جغرافية قاسية، حيث تتكوَّن من عدة جزر متباينة، وكان ذلك الأمر كثيراً ما يعيق اتصال الناس بعضهم ببعض، ممَّا جعل أفكارهم متباينة فكان سكان المناطق المنبسطة في السهول يميلون إلى الهدوء والدعة، في الوقت الذي كان فيه سكان المناطق الجبلية الوعرة يميلون إلى الشدة والقوة، ولذا ظهرت وانتشرت في بلاد اليونان من الناحية السياسية دولة المدينة.

- **دولة المدينة:**

يقصد بدولة المدينة تلك الدولة التي ينطبق فيها مفهوم الدولة على مفهوم مدينة صغيرة المساحة وقليلة السكان، ولها نظامها السياسي الخاص بها، وكذلك نظامها الديني[5].

بدأت دولة المدينة في الظهور في بلاد اليونان مع بداية القرن الثامن قبل الميلاد، حيث كانت هناك عدة أراء في تفسير أسباب نشأة دولة المدينة في بلاد اليونان، وكان من أهم الأسباب التي ساعدت على بقاء هذه الظاهرة السياسية في بلاد اليونان تكمن في:[6].

1 . **العامل السياسي:** حيث كانت لكل دولة (مدينة) نظامها السياسي المختلف عن أنظمه الدول أو المدن الأخرى، فكانت كل دولة تسعى للحفاظ على مركزها السياسي، وترفض التنازل عنه، وبذا لم تخضع أي من المدن للأخرى.

2 . **العامل الديني:** كان لكل مدينة نظام كهانة خاص بها، ولها شعائر دينية مختلفة عن غيرها من المدن، ولها آلهة تقدسها مختلفة عن غيرها من المدن.

لعب الدين دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية، يقول ول ديورانت في ذلك: "كانت كل حكومة ترعى الطقوس الدينية الرسمية، وترى أنَّها لابد منها للنظام الاجتماعي، والاستقرار السياسي"[7]، كما لم يفصل اليونانيون بين المؤسسة السياسية والمؤسسة الدينية، إذ رأوا أنَّ الآلهة التي يعبدونها هي في الوقت نفسه آلهة المدينة، فالدين في المجتمع السياسي اليوناني وجه من وجوه الحياة السياسية، وعليه فالنشاط السياسي في بلاد اليونان لا يجري بشكل منفصل عن النشاط الديني، ممَّا يعني أنَّ سولون حينما وضع

تشريعاته – كما سيأتي الحديث عن ذلك فيما بعد– لم يواجه أي معارضة من المؤسسة الدينية، تمنعه من القيام بإصلاحاته وتطبيق أفكاره السياسية.

- **النظرية السياسية في بلاد اليونان قبل سولون:**

أولاً– أصل السلطة:

يرى فلاسفة اليونان القدماء بالأصل الإلهي للسلطة، وكان ذلك لا يعني أنَّهم كانوا يؤلهون الحكام، ولكن كان الاعتقاد السائد عندهم بأنَّ السلطة منحة من الآلهة، ولذا فالسلطة مقدَّسة لهذا السبب، يقول هوميروس: "لقد أقامك زويوس ملكاً على شعوب متعدِّدة تسوسها بالحكمة"[8].

ثانياً– انتقال السلطة:

بالرغم من أنَّ السلطة منحة من الآلهة، إلا أنَّ ذلك لا يمنع عند اليونانيين من انتقالها من فرد إلى آخر وفق إحدى الطرق الآتية:

1 . الوراثة: وذلك بأنْ يرث الفرد أباه في الملك، فيصبح ملكاً نتيجة وفاة والده الملك، أو تنازل الأب عن ملكه لأبنه، يقول سوفوكليس في مسرحيته (أوديب ملكاً): "أنا صاحب الملك بحق الوراثة"[9].

2 . الزواج: يمكن للإنسان أنْ يكون ملكاً، وذلك من خلال الزواج بملكة، حيث كان كل واحد يظفر بالزواج بملكة ينصَّب ملكاً، ويحوز السلطة السياسية.

3 . القوة: يمكن أنْ يكون الفرد ملكاً من خلال امتلاكه للقوة المادية، حيث يستطيع بفعلها أنْ يستولي على السلطة في أثينا، يقول أرسطا طاليس في كتابه (السياسة): "أنظر إلى بيزستراتوس في أثينا حين أذكى الفتنة ضد أهل السهل"[10].

4. الانتخاب: كانت بعض الأنظمة السياسية في اليونان تأخذ بالانتخاب طريقاً للوصول إلى السلطة والحكم، وكان ذلك مقصوراً على الطبقة المالكة للمال[11].

*** التقسيم الاجتماعي و الطبقي داخل أثينا:**

انقسم سكان مدينة أثينا من الناحية الاجتماعية إلى ثلاثة أقسام هي: [12]

أولاً المواطنون:

يشترط فيمن يكون مواطناً في أثينا أنْ يكون قد ولد من أم وأب أثينيتين، يتمتعون بكامل الحرية حيث ينص القانون على أنْ الذكر الحر في أثينا يتمتع بالحقوق المدنية والسياسية بينما تتمتع الأنثى الحرة بالحقوق المدنية فقط.

ثانياً: طبقة الأجانب.

هم الأفراد الذين جاءوا إلى أثينا من خارجها، أو ولدوا من أباء ليسوا أثينيين، أو من أحد من أبائهم أو أمهاتهم ليسوا أثينيين، وهم يعيشون في أثينا لأسباب اقتصادية (كسب الرزق والتجارة) وهؤلاء لا يتمتعون إلا بالحقوق المدنية دون السياسية.

ثالثا العبيد:

هم الأرقاء الذين لا يتمتعون بأية حقوق مدنية أو سياسية، وقد فقدوا حريتهم بسبب أنَّهم ولدوا في ظل العبودية، أو أنَّهم تم استرقاقهم من خلال الدَين، أو أنَّهم تم أسرهم في الحرب.

أمَّا من الناحية الطبقية فقد انقسم سكان مدينة أثينا إلى أربع طبقات متمايزة هي: [13]

1. طبقة الأشراف (البوبتردEUPATRIDE): هم الأفراد الذين يملكون خمسمائة مديمنوس (كيل أو ميزان يعادل تقريباً440 جرام) فأكثر خالية من الدَين.
2. طبقة الفرسان (الهيبي HIPPEIS): هم الذين يملكون ثلاثمائة مديمنوس، ويستطيع أنْ يغذي فرساً، ويقوم بحاجاتها المختلفة.
3. طبقة الحرفيين (الزيوجيتايZEUGITAE): هم طبقة الفلاحين الذين يشتغلون في الأرض الزراعية، حيث تنتج أرضهم ما بين200 إلى300 مكيال، ويملك كل واحد منهم زوج من الثيران على الأقل.
4. طبقة المعدمين (الثيتيس): هم الذين لا يملكون شيئاً، أو من يملكون مالاً، أقل من200 مكيال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ أثينا كانت مقسَّمة إلى أربع قبائل قبل عصر سولون وأثنائه، حيث كان لكل قبيلة منها ملك[14].

- **المناصب السياسية في أثينا قبل سولون:**

1. منصب الملك:

كان الملك قبل سولون يجمع بيده كل السلطات السياسية والاجتماعية والدينية في أثينا، حيث يسيطر على مقاليد الحكم، وينظِّم شؤون المجتمع، كما كان للملك أدوار دينية وإدارية واقتصادية وعسكرية إلى جانب المهام السياسية[15].

2. البوليماركوس:

كان منصب الملك من أقدم المناصب السياسية في أثينا، ثم أضيف إليه منصب البوليماركوس، وهو منصب القائد العام للجيش، حيث ينتخب من قبل طبقة النبلاء، لأنَّ بعض الملوك أظهر ضعفاً في الحرب، ولذا كان البوليماركوس قائداً عاما لجيوش الأثينيين، ثم ضُيق سلطانه شيئاً فشيئاً، حتى تم سحب القيادة كلها منه، فأوكل له مهمة الأجانب و الغرباء، يحميهم و يحمي منهم[16].

3 . الأركون أو (الأرخون):

يعني هذا اللفظ نائب الملك، أو قائم مقامه في حالة الحرب، وهو منصب تم استحداثه عندما تم استبدال النظام الملكي بالنظام الأرستقراطي[17].

4. الاريو باجوس، أو الاريو باخوس(AREIOPAGOS):

يعني هذا اللفظ مجلس شيوخ أثينا، وقد سمي باسم التل الذي كان يجتمع عليه أعضاء هذا المجلس، وهو تل (أريس) إله الحرب، وكان أعضاؤه ينتخبون من أفراد الطبقة الأرستقراطية الغنية، ممَّن شغلوا منصب الأركون في السابق، وعضوية هذا المجلس مدى الحياة وعدد أعضائه واحد وثلاثون عضواً [18]، وكانت وظيفة هذا المجلس هو السهر على حفظ القوانين، وكان لهذا المجلس في أثينا السلطة العليا، حيث له الحق في أنْ يقضي قضاءً لا ينقضي، أو يرد سواء كان ذلك بالعقوبة أو الغرامة على من أساء إلى النظام السياسي أو القانوني[19].

المبحث الثاني- (حياة سولون و شهرته السياسية):

ولد سولون بن اكسيكستيدس عام 640 ق.م في مدينة أثينا حيث يرجع بأصله إلى الملك (كودوروس)، حيث يعد من الطبقة الأرستقراطية من حيث مكانته السياسية، على

الرغم من أنَّ الكُتَاب أعدُّوه من الطبقة الوسطى؛ نظراً لظروفه الاقتصادية، يقول عنه أرسطا طاليس: "كان سولون بمولده وصيته يعد من أوائل أعضاء الدولة، وبثروته ومكانه الاجتماعي كان من الطبقة الوسطى، ذلك شيء معروف"[20]. وقال عنه في موقع آخر: "إنَّ الشارعين الأخيار ظهروا من هذه الطبقة الوسطى، فقد كان منها سولون كما تشهد به أبياته"[21]. ولقد أرجعت أسرة سولون نسبها إلى الإله بوسيدون إله البر، والبحر عند الأثينيين، وهو أحد آلهة البانثيون الأولمبي[22].

لقد كان والد سولون شديد الثراء شديد الكرم، صرف كل ثروته في التصدُّق على الفقراء، ولذا فسولون نشأ في حال من العسر و الضيق، ولهذا اضطر إلى أنْ يركب البحر للتجارة، حيث لم تكن تلك عادة الأثينيين[23].

عُرف عن سولون العلم الغزير، والتوغل الشديد في كثير من ضروب المعارف البشرية، هذا وقد درس سولون الكثير من المعارف، منها الفلسفة والخطابة والشعر والتاريخ والرياضيات والسياسة و القانون، ودليل ذلك ما قام به من تشريعات قانونية وسياسية. [24].

ويمكن لنا تقسيم حياة سولون إلى ثلاث مراحل مهمة هي:

المرحلة الأولى-(شبابه وشهرته):

عانى سولون في بداية شبابه من شظف العيش؛ ممَّا اضطره إلى أنْ يغادر أثينا، وركب البحر للتجارة حتى يستطيع أنْ يحصل على ما يحسِّن به ظروفه الاقتصادية، وفي هذه الفترة كانت أثينا تظم إليها جزيرة (سلامين الصغيرة)، حيث كانت تلك الجزيرة تخضع سياسياً و اجتماعياً لمدينة أثينا، وقد كانت تلك الجزيرة ذات أهمية بالغة لأثينا من الناحية الاقتصادية، وبعد رحيل سولون للتجارة قامت مدينة (ميجارا) التي كانت مجاورة لأثينا، وتخضع لسيطرة العسكريين، التي تملك قوة عسكرية كبيرة، قامت تلك المدينة بالاستيلاء على جزيرة (سلامين)، وقامت باحتلالها ولم تستطع حكومة أثينا فعل أي شيء لاسترداد الجزيرة، وباءت كل محاولات الحكومة الأثينية لاسترداد الجزيرة بالفشل؛ نتيجة ضعف تلك الحكومة، ولهذا السبب أصدرت حكومة أثينا قانوناً ينص على أنَّ أي مواطن أثيني يحاول أنْ يشجِّع على استرداد الجزيرة المحتلة يكون جزاؤه الموت، وقد دل هذا

القانون على سوء الأحوال السياسية في مدينة أثينا في تلك الفترة، وانحطاطها وهذا ما دفع سولون للعودة إلى أثينا[25].

ما أنْ سمع سولون بخبر جزيرة سلامين حتى قرَّر العودة إلى أثينا، وهو في سن الثلاثين من عمره، حيث كان يتنقَّل في رحلاته البعيدة و أسفاره البحرية، وما أنْ وصل إلى أرض أثينا حتى فكَّر في خطة لاستعادة جزيرة سلامين من غاصبيها، فأدَّعى الجنون، وارتدى أسمالاً بالية رثة، وأتجه إلى أحد الميادين العامة في أثينا (الأجورا)، وأخذ يصيح ويصرخ بأعلى صوته: أنْ أسمعوا، فلما أقبل الناس عليه في جمع كبير وغفير، أخذ ينشد عليهم قصيدته المشهورة (سلامين) التي يقول في مطلعها: "إنَّني أصل من سلامين الجميلة، كرسول من لدن أبولو وسأسمعكم ذلك الشعر المنسجم الذي أملاني إياه الإله"[26]. وأخذ الناس يسمعونه باعتباره مجنوناً يهذي، وهكذا أخذ يصف حالة الذل، والخزي التي وصل إليها الاثنان حتى قال: "يا ليتني كنت استطيع تغيير وطني، والانتساب إلى مدينة موليجندوس، وإلى مدينة سيكينوس؛ لأني لا احتمل أنْ يشير إليَّ الناس قائلين: "هذا هو أحد الأثينيين الذين تخلوا عن سلامين"[27].

وهكذا دبَّت الحماسة، وسرت في نفوس الأثينيين، وظهر انفعال الناس وحماسهم فانطلقوا كالمجانين، حملوا سلاحهم وانطلقوا في نفس الوقت يقودهم سولون، وهجموا على سلامين متناسين في ذلك القانون الأثيني بالإعدام، فاستردوا جزيرتهم في الحال، وهكذا اشتهر سولون عند عامة الأثينيين، وأصبح حكيماً و بطلاً[28].

المرحلة الثانية:(تقلده السلطة):

بعد أنْ تم تحرير جزيرة سلامين واستردادها إلى حكم أثينا استبد الأرستقراطيون بالحكم، وزاد طغيانهم ضد باقي الطبقات في أثينا؛ ممَّا أدخل المدينة في صراع مسلَّح بين الطبقة الأرستقراطية الغنية من جهة، وعامة الشعب الأثيني من جهة أخرى، حيث ساءت الأحوال الاقتصادية نتيجة ذلك الصراع مما دفع الكثير من الناس العاديين إلى الاستدانة ممن يملكون المال سواء أفراد الطبقة الارستقراطية التي تملك المال، أو من الدولة، ولكن هؤلاء المعوزون لم يكونوا قادرين على تسديد ديونهم و إرجاعها لأصحابها، ولذا كانوا يبيعون أنفسهم للدائنين؛ فانتشرت في تلك الفترة ظاهرة (عبودية الدين) التي حوَّلت الكثير

من الأفراد الأثينيين الأحرار إلى عبيد، وفي عام 594 ق.م أتفق أهل أثينا المتعارضين والمتقاتلين على تنصيب سولون أركوناً (رئيساً للحكومة) باعتباره قادراً على القيام بإصلاح النظام السياسي و الاجتماعي في أثينا[29].

ويبدو أنَّ السبب وراء اختيار سولون ليكون أركوناً لأثينا من قبل الطبقة الأرستقراطية، والشعب الأثيني في نفس الوقت يرجع لأنَّ سولون قد حصل على ثقة الطرفين؛ نتيجة ما فعله لاسترداد السيطرة الأثينية على جزيرة سلامين، كما أنَّ أنتساب سولون لطبقة الأشراف من الناحية السياسية[30] جعل أفراد الطبقة الأرستقراطية يرون فيه نصيراً لهذه الطبقة، وبذا سيقوم بالمحافظة على المبادئ الأرستقراطية، بل أنَّه سيعمل على توثيق تلك المبادئ، وترسيخها في المجتمع الأثيني، ومن جانب آخر فعامة الشعب لازالوا يذكرون تلك القصيدة التي قالها (قصيدة سلامين) في تحرير سلامين خاصة تلك الأبيات التي كانت سبباً في استنهاض روح المقاومة عند عامة الناس، فقاموا باسترجاع تلك الجزيرة إلى سيطرة مدينتهم، لهذا السبب فكلى الطرفين وافق على إيقاف الصراع داخل أثينا، وتعين سولون رئيساً للحكومة، وبذلك دخلت أثينا مرحلة جديدة في حياتها السياسية والاجتماعية[31].

المرحلة الثالثة– (سقوط الديمقراطية).

إنَّ تعيين سولون رئيساً لحكومة أثينا لم يستمر إلا حوالي (25 عاماً تقريباً)[32] رغم إصلاحاته الكبرى التي أحدثها في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، لكن سولون تعرض خلال المدة التي كان فيها حاكماً لأثينا إلى جملة من الضغوط من كلا الطرفين في أثينا (الطبقة الأرستقراطية –عامة الشعب) [33]، حيث أنَّ الأرستقراطيين كانوا يأملون أنْ يقوم سولون بسن قوانين يحافظ من خلالها الأرستقراطيون على امتيازاتهم، بل تزيد من استغلالهم للطبقات الدنيا، وكان عامة الشعب يأملون من سولون أنْ يقوم بانتزاع أملاك الطبقة الأرستقراطية، ويقوم بتوزيعها على عامة الشعب، وهذا ما لم يحصل، ولذا فسولون في هذه المرحلة من حياته ونتيجة للضغوط فضّل التنازل عن الحكومة، والسفر خارج أثينا بأنْ سافر إلى مدينة (ليديا)، ثم إلى (مصر) تاركاً أثينا لشأنها [34]، وما أنْ غادر سولون أثينا حتى عاد الصراع السياسي

والاجتماعي بين الطبقات والأحزاب المختلفة في أثينا، وسقط نتيجة ذلك صراع الحكم الديمقراطي، وسقطت معه كل إصلاحات سولون، وعادت الطبقة الأرستقراطية للسيطرة على كل أمور الدولة داخل أثينا.

المبحث الثالث: (ديمقراطية سولون).

كانت أثينا قبل سولون تعاني من الاضطراب والانشقاق الاجتماعي، وتعرَّضت مؤسساتها السياسية والقانونية إلى الانحطاط، وأنبأت أحوالها الاقتصادية عن قرب قيام ثورة اجتماعية عارمة، حيث كان التقسيم الطبقي آنذاك يقوم على أساس اقتصادي، وطبقة غنية قليلة العدد، تسيطر على كل الثروة في المجتمع الذي كان يرتكز على الزراعة في اقتصاده، و طبقة أخرى فقيرة معدمة تشمل كل أفراد الشعب تقريباً.

إنَّ ذلك الصراع و التباين الاقتصادي الحاد بين المجموعتين داخل أثينا أحدث أزمة، وزادت حدة تلك الأزمة؛ نتيجة الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل (دراكون) قبل استلام سولون السلطة بنحو ثلاثة عقود؛ لتتحول تلك الإجراءات في أثينا إلى حالة لا تطاق، وبذا كان لابد من الخروج من تلك الحالة بظهور شكل جديد، ومستحدث في تلك الفترة للسلطة، وهو الشكل الديمقراطي.

- **الخطوات التي قام بها سولون لإرساء الديمقراطية:**

أ: الإصلاح الاجتماعي:

إسقاط الدين (ساي سكيتا):

ما أنْ نصَّب سولون أركوناً على أثينا حتى قام بإصدار قانون حرَّر بفعله الشعب الأثيني من ربقة عبودية الدين، حيث أُسقط بفعل ذلك القانون الذي أصدره، عرف بقانون (ساي سكيتا) أي وضع الثقل بإلغاء جميع الديون العامة و الخاصة، التي كانت على أعناق المواطنين، وحوَّلتهم إلى عبيد بدل من كونهم أحراراً، كما أنَّ هذا القانون حرَّم العبودية الناجمة عن عجز الإنسان عن سداد دينه[35].

ب : الإصلاح القانوني و السياسي:

قام سولون بإلغاء كافة القوانين السابقة لحكمه، عدا قانون القتل الذي ينص على أنَّ (القاتل يقتل)، كما قام بسن قوانين جديدة للدولة ونقشها على ألواح متثَّلثة الشكل، وعرضها

على الرواق الملكي، واحتفظ بالتقسيم الاجتماعي السابق الذي ينص على تقسيم الناس إلى أربع طبقات، وجعل معيار التفرقة بين الطبقات المختلفة العامل الاقتصادي بدلاً من العامل الديني والاجتماعي، في محاولة منه لإبراز مبدأ المساواة بين المواطنين، يقول(دي كولانج) في ذلك: "لم يعتقد سولون أنَّ باستطاعته أنْ ينسى الناس التفريق القديم القائم على الديانة الموروثة، إلا بإقامة تقسيم جديد مؤسس على الثروة، وقسَّم الناس إلى أربع طبقات، و منحهم حقوقاً متفاوتة... إذ أنَّ أذهان الناس لا تقبل فوراً أنْ تكون المساواة مطلقة"[36]، ولذا فقد حفظ للطبقات الثلاث الأولى جميع المناصب السياسية في المجتمع، وحصر على الطبقة الرابعة حق الاشتراك في جلسات جماعة الشعب.

ج: الإصلاح الاقتصادي:

قام سولون بجملة من الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بإصداره قوانين تصلح من وضع المكاييل والموازين والنقود[37].

- **المؤسسات والمناصب السياسية في ديمقراطية أثينا:**

1 . الحكومة (الأركون):

استحدث سولون (الاقتراع) لاختيار موظفي أو عمال الحكومة، (التسعة الذين يقومون بعمل الأركون) بدلاً من الانتخاب الذي كانت تقوم به القبائل الأربع سابقاً، حيث يخضعون في السابق للامتحان من قبل مجلس (الأريو باجوس) ولا يسمحوا لهم في السابق بمزاولة مهامهم إلا إذا ظهرت كفاءاتهم أمام مجلس الأريو باجوس، ولكن قانون سولون أعطى الحق لمباشرة أعمالهم بعد الاقتراع، وهم تسعة من كل قبيلة، بأنْ يقوموا بمهامهم دون المرور على مجلس الأريو باجوس[38].

2 . مجلس الشيوخ (الأريو باجوس).

أبقى سولون مجلس الشيوخ على رأس الحكم، لكنه غيَّر طريقة تشكيله، حيث فتح باب العضوية فيه لكل أفراد الطبقة الأولى مهما كان أصلهم، حيث كان في السابق لا يسمح بالمشاركة في هذا المجلس إلا لعائلات محددة ذات أصل نبيل، هذا وقد قام سولون بانتزاع سلطات هذا المجلس الإدارية والتشريعية، لكنه من ناحية أخرى بوَّأه مركزاً رفيعاً، وجعل منه حامياً للدستور، وحارساً على القوانين، ومنحه سلطات غير محدَّدة

للإشراف على الحكام، وسلطة للرقابة على الشعب، وبذلك أصبح هذا المجلس يشرف على الحياة الخاصة والعامة بأثينا[39].

3 . مجلس الشورى.

أنشأ سولون مجلس شورى يتألف من 400 عضو من جميع قبائل أثينا الأربع بالتساوي (100 عن كل قبيلة)، وأسند لهذا المجلس مهمة اختيار القضايا والموضوعات التي تعرض على الجمعية العامة، وبحثها وإعدادها(40).

4 . الجمعية العامة (الأكليزيا).

أنشأ سولون هذه الجمعية، ودعا جميع المواطنين في أثينا دون النظر للطبقة الاقتصادية التي ينتمون إليها إلى الاشتراك في هذه الجمعية، والنقاش فيها وحدَّد وظائف هذه الجمعية بالآتي:[41]

أ. الاختيار السنوي لمن يشغلون منصب الأركون.

ب. استجواب الأركنة في أي وقت بعد نهاية خدمتهم.

ج. توجيه أي اتهام إلى الأركنة، وتوقيع عليهم العقوبات إذا ثبت تقصيرهم، أو إهمالهم أو وقوعهم في الخطأ.

د. تقوم هذه الجمعية بدور الرقابة للأركنة بعد نهاية خدمتهم في مسلكهم أثناء الخدمة إذا ما رأت أنَّ مسلكهم غير لائق، فلها أنْ تحرمهم من حق عضوية مجلس الشيوخ.

5. المحاكم الشعبية (الهيليائيا).

هي هيئة قضائية أقامها سولون، وجعل عدد أعضائها خمسة ألاف عضو، تتألف منهم جميع أنواع المحاكم الشعبية في أثينا، يقول عنها أرنست باركر: "كان نظامها من ابتكاراته العظيمة"[42]، وفيها يستطيع أفقر المواطنين أنْ يأخذ مكانه كقاضي، وتختص هذه الهيئة بالفصل في جميع الخصومات والقضايا عدا(القتل والخيانة)، و يجوز أنْ ترفع فيها القضايا من الحكومة أو الأفراد العاديين، كما يجوز أنْ يحاكم فيها القانون إذا ما تعارض مع مصالح فرد أو مجموعة أفراد داخل المجتمع.

هكذا هي ديمقراطية سولون، ولكن هذه الديمقراطية رغم ما جاءت به من خير لمعظم سكان أثينا، إلا أنَّه سرعان ما ضاق سكانها بها ذرعاً، فسارعوا إلى سولون فأثقلوا عليه

باللوم مرة، والمسائلة مرة أخرى، يلومونه على ما اشتملت عليه قوانينه، وفي الوقت الذي رأى سولون أنَّ عدداً غير قليل من عامة الشعب بدَّلوا نظرتهم إليه؛ لأنَّ أمالهم بالحصول على أموال وأملاك الطبقة الأرستقراطية قد تبدَّدت، ولذا نظروا إليه نظرة العداء، وعدداً آخر غير قليل كذلك من الأرستقراطيين الذين أحزنتهم قوانين سولون خاصة إسقاط الدين، فتحوَّل إعجابهم له إلى عداء نتيجة ما لحق بهم من خسارة مادية، رأى سولون بأنَّه لا مخرج له من هذا العداء، إلا أنْ يترك أثينا فيعاود السفر بعيداً عنها؛ ليترك الشعب الأثيني وحاله، فتسقط الديمقراطية ويدخل المجتمع الأثيني في الفوضى مرة أخرى، و يقوم النظام الاستبدادي من جديد، و يسيطر الأرستقراطيون على السلطة(43).

الخاتمة:

كانت ديمقراطية أثينا القديمة من أهم التجارب الديمقراطية التي مرَّت بها المجتمعات الإنسانية، باعتبارها التجربة الأولى لهذا النوع من الأحكام السياسية، وبذا فهذه التجربة فتحت الطريق لتناول هذه الفكرة الفلسفية المهمة بالدراسة والبحث، حيث تطرَّق معظم الفلاسفة اللاحقين لسولون سواء في الفلسفة اليونانية أو في غيرها في الفلسفات الحديثة والمعاصرة هذه الفكرة بالدراسة والبحث، وأخذت حيزاً واسعاً في الفكر الفلسفي السياسي بدءاً من فلسفة أفلاطون، حتى الفلسفة المعاصرة، مروراً بالفلسفة الحديثة.

كما أنَّ هذه التجربة الديمقراطية أبرزت قيمة الإنسان، وأوضحت بأنَّ الديمقراطية الحقيقية تكمن في تعزيز حرية الإنسان، من خلال مساواته بباقي أفراد المجتمع، الذي يعيش فيه مساواة حقيقية، أي مساواة قانونية يتم من خلالها منح كل الأفراد، كامل الحقوق الإنسانية باعتباره مواطناً حراً، بغض النظر عن مستواه الاجتماعي أو الاقتصادي، هذا هو الهدف الأساسي من قيام النظام الديمقراطي.

إنَّ تعدُّد المؤسسات الديمقراطية في أي نظام ديمقراطي هدفه الأساسي تمكين كافة طبقات المجتمع من المشاركة في السلطة والحكم، وذلك من خلال وضع القوانين التي يتمتع بها أفراد الوطن الواحد، ومن خلال منع استغلال طبقة معيَّنة من الشعب لباقي الطبقات، لقد شرع سولون القوانين في ديمقراطيته من أجل إحداث المساواة الكاملة لكل

أفراد الشعب الأخيار منهم والأشرار دون تمييز، وهذه هي العدالة التي ينشدها الناس في كافة المجتمعات البشرية.

إنَّ قوانين سولون التي مكَّنت أفراد المجتمع الأثيني من المشاركة الفعلية في إدارة الدولة من خلال المؤسسات التي اقترحها، جعلت كل المواطنين يشعرون بالمساواة الفعلية للآخرين خاصة عندما أقرَّ قانون تخويل أعضاء المدينة حق اتهام من اقترف الظلم على أي شخص كان، وحق الاستئناف أمام مجالس الحكم، فأصبح بذلك المواطن يشعر بأنَّه صاحب السلطات في هذه الدولة، أي يشعر بأنَّ النظام خاضعاً بالكامل لأمر الشعب.

من خلال ما طرح سابقاً في هذه العجالة، لا يسعني إلا أنْ أشير بأنَّ هذه المقالة جاءت من أجل محاولة التذكير بأنَّ الديمقراطية لا تعني وضع مجموعة من المؤسسات على رأس السلطة، ولكن تعني المشاركة الفعلية والحرة دون قيود أو شروط في الحياة السياسية داخل المجتمع؛ من أجل تحقيق جملة من المبادئ الإنسانية السامية والخالدة، مثل الحرية والعدالة والمساواة، واحترام حرية وحقوق الآخر والاعتراف به، باعتباره شريكاً في الوطن، وتحقيق المساواة الكاملة أمام القانون، وهذه هي أهم المبادئ التي نسعى لترسيخها اليوم في المجتمع.

هوامش البحث ومراجعه:

1. طه حسين، قادة الفكر،(مصر، 1964م)، ص7.
2. راجع في ذلك أسوالد أشبنجلر، تدهور الحضارة الغربية، ترجمة أحمد الشيباني، ج 2، (بيروت، دار الحياة،1964م) ص279.
3. راجع في ذلك جان بيار، أصول الفكر اليوناني، ترجمة سليم حداد،(بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر،1987م)، ص7.
4. راجع في ذلك: محمد غلاب، الفكر اليوناني، أو الأدب الهيليني، ط 1، ج 2، القاهرة دار إحياء الكتب العلمية1952م، ص7.
5. راجع جورج سباين، تطور الفكر السياسي،ج1، ط4، مرجع سابق، ص1 كذلك أرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ترجمة لويس أسكندر،ج1، (القاهرة، مؤسسة سجل العرب1966م)، ص39.
6. للمزيد من المعلومات حول نشأة دولة المدينة يمكن الرجوع إلى أرنولد تونبي، مختصر دراسة التاريخ،ج3، ترجمة محمد شفيق، وأحمد عزت، ط1،(القاهرة، جامعة الدول العربية،1964م)، ص ص375 _376.
7. ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، ط1 ج 6 (جامعة الدول العربية)، ص348.
8. هوميروس، الإلياذة، ترجمة عمبرة سلام الخالدي، ط3، (بيروت، دار العلم للملاين،1979م)، ص125.
9. سوفيكليس، من الأدب التمثيلي اليوناني، مسرحية أوديب الملك، ترجمة طه حسين، (بيروت، دار الكتاب اللبناني،1974م)، ص162.
10. أرسطا طاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، مرجع سابق، ص403.
11. راجع موريس فيليميلي، ابتكار السياسة، الديمقراطية والسياسة في اليونان، وروما الجمهورية، ترجمة تمام الساحلي، ط1(بيروت، دار الحقيقة للطباعة و النشر، 1990م)، ص24.

12. راجع في ذلك: جورج سباين، تطور الفكر السياسي ترجمة حسن جلال العروسي، ط4،ج1، القاهرة، دار المعارف،1971م، ص ص2 _4.
13. راجع: أرسطا طاليس، دستور الأثينيين، ترجمة طه حسين، مرجع سابق، ص 49.
14. راجع: عاصم أحمد حسين، المدخل إلى تاريخ وحضارة الإغريق، (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق،1991م)، ص159.
15. راجع: جان بيار فنان، أصول الفكر اليوناني، ترجمة سليم حداد، مرجع سابق، ص ص17 _ 21 .
16. راجع أرسطا طاليس، نظام الأثينيين، ترجمة طه حسين، ط2،(دار المعارف بمصر،1921م)، ص ص44_45.
17. للتفصيل أكثر يمكن الرجوع إلى: أرسطا طاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، ط 2،(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1979م)، ص ص223_224.
18. راجع: جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن العروسي،ج 1، ط 4،(القاهرة، دار المعارف،1971م) ص8.
19. راجع: أرسطا طاليس، نظام الأثينيين، ترجمة طه حسين، مرجع سابق ص48.
20. أرسطا طاليس، نظام الاثينيين، ترجمة طه حسين، مرجع سابق، ص51 _ 52 .
21. أرسطا طاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، مرجع سابق، ص341.
22. راجع: ول ديورانت، قصة الحضارة،ج6، مرجع سابق، ص209.
23. راجع: أرونلد تونبي، تاريخ الحضارة الهيلينية، ترجمة: رمزي جيرجس(مرجع سابق) ص83.
24. راجع:ج ف دايسون، خطباء اليونان، ترجمة أمين سلامة،(القاهرة، مؤسسة التضامن العربي،1963م)، ص153 وما بعدها.
25. راجع: فوستيل دكولانج، المدينة العتيقة (دراسة لعبادة الإغريق والرومان وشرعهم وأنظمتهم)، ترجمة: عباس بيومي،(القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،1950م) ص 207 وما بعدها.
26. المرجع السابق، ص207 .

27. محمد غلاب، الفكر اليوناني، أو الأدب الهيليني،ج 2، (مرجع سابق)، ص 60.
28. المرجع السابق، ص60.
29. المرجع السابق، ص60 .
30. راجع: ارسطا طاليس، دستور الأثينيين، ترجمة طه حسين، مرجع سابق، ص ص51 _ 52، وكذلك: ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران،ج 6، ص 209.
31. راجع: أرسطا طاليس، نظام الأثينيين، ترجمة طه حسين، مرجع سابق، ص ص51_ 62 .
32. راجع: ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران،ج 6، ص 219.
33. راجع: ارسطا طاليس، نظام الأثينيين، ترجمة طه حسين، ص62 .
34. المرجع السابق، ص ص66 _ 67 .
35. راجع: علي عبد الواحد وافي، الأدب اليوناني القديم و دلالته على عقائد اليونان ونظامهم الاجتماعي،(القاهرة، دار المعارف،1960م) ص46، وكذلك: ارسطا طاليس، دستور الأثينيين، ترجمة: طه حسين، ص ص52 _ 53.
36. فوستيل دي كولانج، المدينة العتيقة: دراسة لعبادة الإغريق واليونان وشرعهم وأنظمتهم، ترجمة: عباس بيومي (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،1950م)، ص434 .
37. راجع: ارسطا طاليس، دستور الأثينيين، ترجمة: طه حسين، ص61 .
38. المرجع السابق، ص ص57 _ 58 .
39. المرجع السابق، ص ص58 _59 .
40. المرجع السابق، ص58 .
41. راجع: ول ديونت، قصة الحضارة،ج 6، (مرجع سابق)، ص214 .
42. أرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان،ج1، (مرجع سابق)، ص90 .
43. راجع: ارسطا طاليس، دستور الأثينيين، ترجمة: طه حسين، (مرجع سابق)، ص ص 62 _ 63.